



تحول إضراب لأحد قطاعات النقل في الأردن إلى بؤرة تتركز فيها الاحتجاجات الشعبية التي انتشرت بسرعة إلى عدد من المحافظات، وخصوصا في الجنوب، وهو ما تطوّر مع انتقال الاحتجاجات السلمية إلى مظاهرات، ومهاجمة شاحنات وحافلات وصهاريج محمّلة بالمشتقات النفطية، وإغلاق لطرق رئيسية، وهو ما أُنذر بتبعات سيئة على الاقتصاد، فتوقفت عشرات المصانع عن العمل لعدم وجود مواد، وعانت مئات الشركات الصناعية من تكديس الحافلات في ميناء العقبة.

إعلان نقابة أصحاب الشاحنات والعاملين على خطوط النقل البري الإضراب عن العمل، في الرابع من الشهر الجاري، ومطالبتهم بخفض أسعار النفط ورفع أجور النقل للشاحنات، والتصعيد الذي جرى بعدها، وقائع دفعت الحكومة لتعيين لجنة نيابية للتحقيق تبعها إعلان حزمة من «القرارات التخفيفية» فزادت فعلا أجور الشحن وثبتت أسعار بعض المحروقات كما زادت عدد الطلبة المستفيدين من الدعم (بعد مشاركة طلاب جامعة الحسين في الإضراب)، وكذلك صرف معونة للأسر الفقيرة، وصرف دعم محروقات لها.

اتخذت الأزمة طابعا سياسيا مع تحركات أعضاء المجلس النيابي، حيث طالب بعضهم بعقد جلسة رقابية لطرح الثقة بحكومة بشر الخصاونة معتبرين أن البلاد «تعيش أزمة حقيقية»، وأن

الحكومة «عجزت عن أداء واجباتها» و«تعسفت في قراراتها»، كما حملت الأحداث أيضا طابعا دوليا مع تحذير الولايات المتحدة الأمريكية رعاياها في الأردن من السفر إلى أربع محافظات في جنوب البلاد.

اكتست الأحداث بطابع أمني، مع إضرام النار بمؤسسات حكومية وخاصة، ووقوع اشتباكات مع قوات الأمن العام التي عملت على فتح الطرق الرئيسية وتفريق المتظاهرين، وصعدت إلى ذروة عنفية مأساوية أمس، مع مقتل العقيد عبد الرزاق الدلايخ بطلقة في الرأس في مدينة الحسينية، وهو نائب مدير الشرطة في مدينة معان الجنوبية، التي بدأ الإضراب فيها. وحسب مدير الأمن العام الأردني، اللواء عبيد الله المعاينة، فإن 49 من عناصر الأمن العام أصيبوا خلال أعمال الشغب، وأن 70 آلية للأمن و90 لمواطنين تعرضت لاعتداءات.

مع اتجاه الأمور في هذا المنحى الخطير توجه الملك عبد الله الثاني إلى معان حيث قدّم العزاء لأهل القتل وحذّر بأن سلطات المملكة «لن تقبل التطاول على أمن الوطن والمواطن»، من دون أن يتجاهل ذكر «الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المواطنون».

تعاملت السلطات الأردنية بطريقة «العصا والجزرة» مع الاحتجاجات، فكرر مسؤولوها، بدءا من الملك نفسه، مرورا بمسؤولي الحكومة والأمن، حق الأردنيين بالاحتجاج السلمي، كما واجهت السلطات، أشكال العنف بالتهديد وبالمواجهة وتشديد الإجراءات الأمنية، كما أنها أخلت سراح ساسة وقادة نقابات عمالية ومجموعة كبيرة من النشطاء، بعد احتجازهم لساعات إثر توجيههم للاعتصام أمام «المركز الوطني لحقوق الإنسان».

أعقب جولة الدم الأخيرة انحسار في المواجهات، وعودة نسبية للهدوء في المحافظات الجنوبية، والأغلب أن الجهة التي لجأت إلى استخدام السلاح للقتل أضعفت جبهة المطالبين بحلول للأزمة الاقتصادية القاسية التي يمر بها الأردنيون، وليس أصحاب الشاحنات وحسب.

كلمات مفتاحية

رأي القدس



اترك تعليقا

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

ديسمبر 16, 2022 الساعة 10:19 م

الكروي داود النرويج



الإضرابات حق للعمال لأخذ حقوقهم بشكل سلمي , وبما هو ممكن !
المشكلة هي بالوسيط النزيه بين مختلف الأطراف لصياغة حل يرضي الجميع !!
ولا حول ولا قوة الا بالله
رد

ديسمبر 17, 2022 الساعة 1:03 ص

إبسا الشيخ



تحياتي لقدسنا العزيزة علينا
نسأل الله الأمن والسلامة للأردن وشعبها
رد

ديسمبر 17, 2022 الساعة 3:34 ص

سامح//الأردن



*للأسف وضع الأردن الاقتصادي صعب
ومع ذلك من حق المواطنين الاحتجاج (السلمي). أما التخريب واستخدام السلاح
فلا والى لا.
حمى الله الأردن من الأشرار والفاستدين والحمدلله رب العالمين على كل حال.
رد

ديسمبر 17, 2022 الساعة 11:14 ص

سيف كرار... السودان



عبارة (نحن فداء الوطن) في زمن المصائب شئ فاضل..
رد

إشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الالكتروني *

حولنا / About us

وظائف شاغرة

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفة النسخة المطبوعة

أرشفة PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

الاقتصاد

رياضة

وسائل

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2022 صحيفة القدس العربي

by